فهرس الجزء الأول

obeikan.com

obeikan.com

الموضـــــوع	الصفحة
مقدمة	٥
باب تمهيدي الفصل الأول القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا	٩
الفصل الثاني الدستور المصرى	٢٤
الباب الأول الأحكام الصادرة منذ إنشاء المحكمة الدستورية حتى عام ١٩٨٢	٦٨
الباب الثاني الاحكام الصادرة فى عام ١٩٨٢ ١- الحكم بعدم دستورية نص كل من الفقرة الأولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣، والفقرة الأولى من المادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ فيما تضمناه من عدم اجازة الطعن فى قرارات نقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة أمام الدوائر المختصة طبقاً لهاتين المادتين بالفصل فى طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم. (قضية رقم ١٠ لسنة ١ قضائية)	٧٨
٢- الحكم بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الأستيراد- قبل إلغائه بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥- فيما نصت عليه من أنه "يجوز لوزير الاقتصاد أو من ينيبه الاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة إدارياً . (قضية رقم ٢٣ لسنة ٣ قضائية)	٨٤
٣- الحكم بعدم دستورية نص المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فى شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة (قضية رقم 39 لسنة 3 قضائية)	٨٧
٤- الحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمادة ١٠٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بقرار بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ فيما تضمناه من عدم إجازة الطعن في قرارات نقل وندب رجال القضاء والنيابة العامة أمام الدائرة المختصة. (القضية رقم ١٠ لسنة ١ ق. جلسة ١٩٨٢/٥/١٦)	٩٠

الموضـــــوع	الصفحة
الباب الثالث **الاحكام الصادرة فى عام ١٩٨٣** ١- الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت- فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم "نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن . **(قضية ٥ لسنة ٢ قضائية)**	٩١
٢- الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت- فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم "نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن **(قضية رقم ١٦ لسنة ١ قضائية)**	٩٥
٣- الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن فى رسالة رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس الشعب بشأن التحقيق فى الأمور التى نسبت إلى مجلس نقابة المحامين، وقرار مجلس الشعب الصادر فى ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق فى موضوع هذه الرسالة. و بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين. **(قضية رقم ٤٧ لسنة ٣ قضائية)**	٩٩
٤- الحكم بعدم دستورية نص المادة الثامنة من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة. **(قضية رقم ٧ لسنة ٢ قضائية)**	١٠٧
٥- الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ -بتأميم بعض المنشآت فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم "نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن المحاماة . **(قضية رقم ٧ لسنة ٣ قضائية)**	١١٠
٦- الحكم بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ فيما نصت عليه –خاصاً بالقرار الذى يصدره مجلس إدارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فى شأن الادعاء ببور الأرض- من أنه "لايجوز طلب الغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه. **(قضية رقم ٩٢ لسنة ٤ قضائية)**	١١٣
٧- الحكم بعدم دستوية أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاص بالرقابة على المضبوطات– تحصين قرارات وأعمال تلك الجهة من رقابة القضاء. **(القضية رقم ٧ لسنة ٢ ق. جلسة ١٩٨٣/٢/٥)**	١١٩

الموضـــــوع	الصفحة
الباب الرابع **الاحكام الصادرة فى عام ١٩٨٤** ١- الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠. **(قضية رقم ٥ لسنة ٤ قضائية)**	١٢٠
الباب الخامس **الاحكام الصادرة فى عام ١٩٨٥** ١- الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ باضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت و بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و١١٨ و١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا إجمالية. **(قضية رقم ١ لسنة ١ قضائية)**	١٢٤
٢- الحكم بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥، والفقرة الثالثة من المادة ١٢٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة، والمادة الأولى من كل من قرارى رئيس الجمهورية رقمي ٧٤٢و ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥، وقرارات المجلس الأعلى للجامعات بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالى وأبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود، وذلك فيما تضمنته هذه النصوص من قبول أفراد الفئات المبينة بها فى الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها . **(قضية رقم ١٠٦ لسنة ٦ قضائية)**	١٣٠
٣- الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية. **(قضية رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية)**	١٣٧
٤- الحكم بعدم دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة فيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى "نهائياً وغير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه . **(قضية رقم ٤٠ لسنة ٥ قضائية)**	١٤٣
٥- الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت، فيما تضمنته من النص على أن تكون أموال زوجات وأولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بها ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت. **(قضية رقم ٦٧ لسنة ٤ قضائية)**	١٤٦

الموضـــــوع	الصفحة
٦- الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن. صدر هذا الحكم من الهيئة المبينة بصدره أما السيد المستشار مصطفى جميل مرسى الذى سمع المرافعة وحضر المداولة ووقع مسودة هذا الحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار الدكتور عوض محمد المر. (قضية رقم ٦٧ لسنة ٦ قضائية)	١٥١
٧- الحكم بعدم دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت- المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢- فيما تضمنته من النص على أن تكون أموال زوجات وأولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بها ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت. (قضية رقم 91 لسنة 4 قضائية)	١٥٤
الباب السادس **الاحكام الصادرة فى عام ١٩٨٦** ١- الحكم فى الدعوى ١٣٩ لسنة ٥ قضائية دستورية والدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية المضمومة إليها بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما نصت عليه من "وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أو ربطت عليها أقساط تمليك وسلمت إلى صغار المزارعين فعلاً بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قبل العمل بالقانون المذكور، ففى هذه الحالات يعوضون عنها على الوجه الآتى: (أ) بالنسبة للأطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مثلاً لضريبة الأطيان الأصلية المفروضة عليها حالياً. (ب) بالنسبة للعقارات الأخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بعقد البيع. (ج) بالنسبة للأموال الأخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذى بيعت به. (د) يزاد التعويض المنصوص عليه فى البنود أ، ب، ج بمقدار النصف. (هـ) فى جميع الحالات المتقدمة يضاف إلى التعويض المستحق وفقاً للبنود السابقة ريع استثمارى بواقع ٧% سنوياً على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه حتى تمام السداد. ويجوز بقرار من وزير المالية أداء قيمة التعويض على أقساط لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات. وبرفض ما عدا ذلك من طلبات. (قضية رقم ١٣٩ لسنة ٥ قضائية)	١٥٩

الموضـــــوع	الصفحة
٢- الحكم: أولاً: بعدم دستورية قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢. ثانياً: بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض الاختصاصات إلى الحكم المحلى فيما تضمنته من استبدال عبارة "المحافظ المختص" بعبارة "وزير الإسكان" الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١. (قضية رقم ٥ لسنة ٥ ق -دستورية- ١٧- مايو-١٩٨٦)	١٦٦
٣- الحكم بعدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى . (قضية رقم ٥٦ لسنة ٦ قضائية)	١٧٠
٤- الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الأدوية والمستحضرات بالصيدليات تحت أسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها . (قضية رقم ٨ لسنة ٥ قضائية)	١٧٥
٥- الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الفقرة الثانية من المادة الأولى وزير الإسكان والتعمير هو المختص بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه. (قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣٠ لسنة ١٩٨٢) الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهوري رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل بعض الإختصاصات إلى الحكم المحلي ليس للمحافظ اختصاص بإصدار اللوائح التنفيذية التي عهد بها القانون للوزارء. (القضية رقم ٥ لسنة ٥ ق. دستورية جلسة ١٩٨٦/٥/١٧)	١٧٩
الباب السابع **الأحكام الصادرة في عام ١٩٨٧** ١- الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن (قضية رقم ١ لسنة ٨ قضائية)	١٨٠
٢- الحكم بعدم دستورية المواد الخامسة مكرراً والسادسة "فقرة ١"و السابعة عشر "فقرة ١" من القانون رقم ٣٨لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣. (قضية رقم ١٣١ لسنة ٦ قضائية)	١٨٣

الموضـــــوع	الصفحة
٣- الحكم بعدم دستورية البند " خامساً" من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن نزع ملكية العقارات اللازمة لتنفيذ مشروعات تحويل أراضى الحياض إلى نظام الرى الدائم فيما نص عليه من أنه " لا يجوز الطعن بأى طريق من الطرق فى القرار الصادر بتقدير التعويض (قضية رقم ١٨ لسنة ٥ قضائية)	١٩٠
٤- الحكم بعدم دستورية البند (أ) من المادة الخامسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي. (قضية رقم ٤٩ لسنة ٦ قضائية)	١٩٣
٥- الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض الاختصاصات إلى الحكم المحلي. وبعدم دستورية قرار محافظ الفيوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ (قضية رقم ٩ لسنة ٨ قضائية)	١٩٧
الباب الثامن **الأحكام الصادرة في عام ١٩٨٨** ١- الحكم بعدم دستورية نص المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة المعدل بالقرار بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنه من تقرير حد أقصى للتعويض المستحق لأصحاب الصحف (قضية رقم ١٢ لسنة ٥ قضائية)	٢٠٠
٢- الحكم: (أولا) برفض الطعن بعدم دستورية البند (ثانياً) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية. (ثانيا) بعدم دستورية البند (سابعاً) من المادة الرابعة من القانون المشار إليه فيما تضمنه من اشتراط ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جدية على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة أو التحبيذ أو الترويج بأى طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء بتاريخ ٢٠ أبريل لسنة ١٩٧٩ (قضية رقم ٣٤ لسنة ٧ قضائية)	٢٠٣
٣- الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما تضمنته من اعتبار الأولاد البالغين وغيرهم من الورثة ضمن العائلة التى خضعت للحراسة. (قضية رقم ٦٨ لسنة ٣ قضائية)	٢١٠

الموضـــــوع	الصفحة
الباب التاسع **الأحكام الصادرة في عام ١٩٨٩** ١- الحكم : أولاً: بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى القرار الجمهورى رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الأولى منه من استبدال عبارة "المحافظ المختص" بعبارة "وزير الإسكان" الواردة فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر. ثانياً: بعدم دستورية قرار محافظ الفيوم رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٤ **(قضية رقم ١٣ لسنة ٨ قضائية)**	٢١٧
٢- الحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٧٦ والفقرة الثالثة من المادة ٨٦ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة **(قضية رقم ١٤ لسنة ٨ قضائية)**	٢٢٢
٣- الحكم بعدم دستورية المادة (٢٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما تضمنته من استثناء الأماكن المستعملة فى أغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية وذلك بالنسبة إلى تطبيق ما تضمنته المادة (٧) من زيادة الأجرة **(قضية رقم ٢١ لسنة ٧ قضائية)**	٢٢٨
٤- الحكم بعدم دستورية المادة (٧) والفقرة الأولى من المادة (٨) والمادة(١٠) والفقرتين الأولى والثانية من المادة (١٢) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى قبل تعديله بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ **(قضية رقم ٢٣ لسنة ٨ قضائية)**	٢٣٣
٥- الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما تضمنته من اعتبار الأولاد البالغين وغيرهم من الورثة ضمن العائلة التى خضعت للحراسة. **(قضية رقم ٦٩ لسنة ٣ قضائية)**	٢٣٩
الباب العاشر **الأحكام الصادرة في عام ١٩٩٠** ١- الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣، وذلك فيما تضمنته من سريان العقوبات الانضباطية المقررة بمادته الأولى بأثر رجعى يرتد إلى أول يناير سنة ١٩٦٣. **(قضية رقم ٢٢ لسنة ٨ قضائية)**	٢٤٦

الموضـــــوع	الصفحة
٢- الحكم بعدم دستورية المادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنته من النص على أن يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ويكون انتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية (قضية رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية)	٢٥٢
٣- الحكم بعدم دستورية المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤بتنظيم المؤسسات العلاجية فيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقييم نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن (قضية رقم ٣٨ لسنة ١١ قضائية)	٢٦٦
الباب الحادي عشر **الأحكام الصادرة في عام ١٩٩١** ١- الحكم بعدم دستورية البند (ب) من المادة (١٠) من قرار محافظ السويس رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن صيد الأسماك الطازجة بميناء الأتكة للموسم السمكى ١٩٨٥، ١٩٨٦ (قضية رقم ١٧ لسنة ١١ قضائية)	٢٦٩
٢- الحكم بعدم دستورية البند (ب) من المادة (٩) من قرار محافظ السويس رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٧ بشأن صيد الأسماك الطازجة بميناء الأتكة للموسم السمكى ١٩٨٧ – ١٩٨٨ (قضية رقم ٢١ لسنة ١١ قضائية)	٢٧٥
٣- الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣، وذلك فيما تضمنته من سريان العقوبات الانضباطية المقررة بمادته الأولى بأثر رجعى يرتد إلى أول يناير سنة ١٩٦٣ (قضية رقم ٢٢ لسنة ٨ ق- دستورية -٤- يناير-١٩٩١)	٢٨٠
٤- الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٦ بتصحيح أوضاع العاملين بهيئة قناة السويس. (قضية رقم ٣٠ لسنة ٩ قضائية)	٢٨٦
الباب الثاني عشر **الأحكام الصادرة في عام ١٩٩٢** ١- الحكم بعدم دستورية نص المادة ١٢١ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وذلك فيما تضمنته فقرتها الثانية من افتراض العلم بالتهريب إذا لم يقدم من وجدت فى حيازته البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية المقررة. (قضية رقم ١٣ لسنة ١٢ قضائية)	٢٩٠

الموضـــــوع	الصفحة
٢- الحكم بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٠ بسريان قانون التأمين الاجتماعى على العاملين المصريين بالهيئة العربية للتصنيع ووحداتها الإنتاجية والشركات التى تساهم فيها. (قضية رقم ٢٥ لسنة ٨ قضائية)	٢٩٧
٣- الحكم بانتهاء الخصومة في الدعوى بالنسبة لشقها المتعلق بالطعن على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١، وبقبولها بالنسبة للطعن على البند "ب" من المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤، وبعدم دستورية هذا البند فيما نص عليه من " التى لا تجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه . (قضية رقم ٢٦ لسنة ٤ قضائية)	٣٠٣
٤- حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٠ وذلك فيما نصت عليه " ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه. (قضية رقم ٢٧ لسنة ٨ قضائية)	٣٠٩
٥- الحكم بعدم دستورية القرار الصادر من المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٨٤، وذلك فيما تضمنه من قبول أبناء القوات المسلحة، وأبناء الشهداء المدنيين، وأبناء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وأبناء العاملين بها، وأبناء العاملين بالتعليم العالى، وأبناء رجال التعليم، وأبناء سيناء ومطروح والوادى الجديد والبحر الأحمر والواحات البحرية ووادى النطرون، وأبناء وزوجات الحاصلين على وسام نجمة الشرف العسكرية فى الجامعات والمعاهد العليا عن العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ بمجموع يقل عن الحد الأدنى للقبول العادى فى كل كلية بما لا يجاوز ٥% من مجموع الدرجات فى شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها . (قضية رقم ٤١ لسنة ٧ قضائية)	٣١٥
٦- الحكم بعدم دستورية نص المادة الثانية من قرار محافظ سوهاج رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٥ . (قضية رقم ٤٣ لسنة ٧ قضائية)	٣٢٠
٧- الحكم بعدم دستورية المادة ١٥ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣. (قضية رقم ٦ لسنة ١٣ قضائية)	٣٢٥
٨- الحكم : أولاً: بانتهاء الخصومة فى الدعوى بالنسبة إلى شقها المتعلق بالطعن على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة. ثانياً: بعدم دستورية البند (أ) من المادة العاشرة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فيما نص عليه من " التى لا تجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه. (قضية رقم ٦٥ لسنة ٤ قضائية)	٣٣٣

الموضـــــوع	الصفحة
٩- الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن على الفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١، وبعدم دستورية نص المادة الخامسة منه فيما تضمنه من تعيين حد أقصى لتعويض الخاضع عن صافى العناصر المحققة من ذمته المالية وما يتم التخلى له عنه عن عناصرها غير المحققة، وبعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ وذلك فى مجال تطبيقها بالنسبة إلى من أسقطت عنهم الجنسية المصرية أو تخلوا عنها . **(قضية رقم ٨ لسنة ٨ قضائية)**	٣٤٠
١٠- الحكم بعدم دستورية المادة ١٥ من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه لا يجوز لمن ولى الوزارة أو شغل منصب مستشاراً بإحدى الهيئات القضائية واساتذة القانون بالجامعات المصرية أن يمارس المحاماه إلا أمام محكمة النقض وما يعادلها ومحاكم الإستئناف وما يعادلها ومحاكم الجنايات ومحكمة القضاء الإداري. حق الدفاع – م (٦٩ من الدستور) ضمانة الدفاع هي ركن جوهري في المحاكمة المنصفة انكارها أو فرض قيود تحد منها يخل بالقواعد المبدئية التي تقوم عليها المحاكمة المنصفة افتراض براءة المتهم من الإتهام الموجه إليه يقترن دائماً من الناحية الدستورية بوسائل اجرائية الزامية الحق في سماع أقوال المتهم يغدو سرايا بغير اشتماله على الحق في سماعه عن طريق محاميه – انكار حق الشخص في أن يختار محاميه لا يتمخض عن مصلحة مشروعه – بل يسعى إلى نقيضها ضرورة الرقابة على محكمة التشريع وأغراض النص. **(القضية رقم ٧ لسنة ١٣ ق. دستورية جلسة ١٩٩٢/٥/١٦)**	٣٤٨
١١- الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة (٥٥) من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والتي قررت جواز نزول المحامي أو ورثته عن ايجار مكتبه لمزاولة غير المحاماه من المهن الحرة أو لمباشرة حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة وما يرتبه هذا النص من آثار قانونية على التنازل المشار إليه. (اهدار حماية حق الملكية) **(القضية المقيدة برقم ٢٥ لسنة ١١ق. جلسة ١٩٩٢/٥/٢٧)**	٣٤٩
فهرس المجلد الأول	٣٥١

تم بحمد الله